عملية «الاحتواء السياسي» الاسرائيلية لمواطني الضفة والقطاع المحتلين

عواد الاسطل

تأتي عملية «الاحتواء السياسي» التي اتبعتها سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي مع مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، كأحد ابعاد الاستراتيجية الاسرائيلية في التأثير في اتجاهاتهم السياسية *، من طريق ما يمكن ان تقود اليه، من تأثير في مواقفهم السياسية، واطرهم المرجعية. ففي اطار العمل على تطبيع حياتهم السياسية، اتبعت سلطات الاحتلال سياسة حكم تقوم على مبدأ الحكم غير المباشر[١]، فعملت على تنشيط الادارات المحلية (التي كانت موجودة قبل الاحتلال)، واوكلت مهمة ادارتها الى ممثلين محليين عنهم، مع حد ادنى من التدخل في شؤونهم اليومية والحياتية، وذلك بغرض التخفيف من حدة الآثار السلبية التي قد تنتج عن الاحتكاك اليومي، والمباشر، بين سلطة محتلة وشعب محتل، من جانب، وافساح في المجال لظهور قيادات محلية عربية ترضى بالمفهوم الاسرائيلي لتسوية القضية الفلسطينية[٢]، او على الاقل ترضى بصيغة الحكم الاسرائيلي غير المباشر، من جانب آخر، على امل ان يساهم كل ذلك في تهدئة مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، ومحاصرة تطلعاتهم السياسية القومية، بما يؤدي، بالمقابل، الى تسهيل عملية تحكم سلطات الاحتلال الاسرائيلي فيهم، ويحقق لها اكبر المكاسب الاقتصادية، من وراء استمرار سيطرتها (قوة عمل عربية رخيصة ـ سوق استهلاكية قريبة)، ويطلق يدها في عملية خلق «الوقائع الجديدة» (استيطان ـ خنق اقتصادي) المؤدية الى التهويد الكلي للضفة الغربية.

ارتكزت عملية الاحتواء السياسي الاسرائيلية لمواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، في مضمونها، على محصلة التفاعل بين مجموعتين من الحقائق: تعود المجموعة الاولى منها الى حقائق «الموقف الصهيوني التاريخي» من الشعب الفلسطيني، والذي يقوم على تغييبه ، مادياً وحضارياً وسياسياً[٣]. اما المجموعة الثانية، فتعود الى بعض الحقائق التي وجدت على ارضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي بعد حرب العام ١٩٦٧، والتي تمثلت، أساساً، في الاستيلاء الاسرائيلي على بقية الاراضي الفلسطينية، بسكانها الذين يفوق عددهم على مليون نسمة، وتعثر محاولات تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وبروز متغيرات جديدة مع تطور الصراع منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، من اهمها: تواجد وانتهاء ظاهرة المقاومة الفلسطينية على الساحة الاردنية، وبروز الوزن النسبي لمواطني الضفة والقطاع بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، والاعتراف العربي، والدولي، بمنظمة

* هناك بعدان آخران للاستراتيجية الاسرائيلية في هذا المجال: البعد النفسي، الذي يهدف الى التحطيم النفسي لمواطني الضفة والقطاع (نشر في شؤون فلسطينية ، العدد ١٦٠ ـ ١٦١، تموز /آب ـ يوليو/اغسطس ١٩٨٦)؛ والبعد الاقتصادي الذي يهدف الى احداث تغييرات في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية لمواطني الضفة والقطاع المحتلين.